شبكة إمام دار الهجرة العلمية

معهد علوم التأصيل

تفريغ

شرح وتعليق على كتاب

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

أبي يوسف مصطفى مبرم

حفظه الله

www.imam-malik.net

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد،

فهذا هو المجلس الثالث عشر من مجالس التعليق والشرح على متن نخبة الفكر للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني –رحمه الله تعالى–، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، ضمن دروس معهد علوم التأصيل التابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية، وهو الكتاب الخامس من الكتب المقررة في هذا المعهد.

وقد انتهى بنا الكلام إلى ما ذكره المصنِّف –رحمه الله تعالى–من الكلام على صيغ الأداء، ولعلّه بقي معنا مجلسان لهذا الكتاب نتكلم فيهما عما يسره الله – تبارك وتعالى– فيها.

ولما فرغ المصنف –رحمه الله تعالى– من الكلام على صيغ الأداء ذكر –عليه رحمة الله–(...)[١]بعض المشكلات التي يواجهها المحدث فيما يتعلق بأسماء الرواة.

وهذا الباب هو من أجلِّ أنواع علوم الحديث، وهو الذي يبيِّن خبرة العالم والمحدث بهذا العلم وهذا الفن فقال –رحمه الله تعالى–:

(ثمَّ الرُّواةُ: إنِ اتفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبائِهِمْ فَصَاعِداً، واخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِق

وإن اتّفَقَتِ الأَسْمَاءُ خَطّاً واخْتَلَفَتْ نُطْقاً: فهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ

---

[١] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١,٢٠)

وإنِ اتفقَتِ الأَسْمَاءُ واخْتَلَفَتِ الآبَاءُ، أَوْ بِالَعكْسِ: فهُوَ الْمُتَشَابِهُ،

وَكَذَا إنْ وَقعَ الاتفَاقُ في الاسْمِ واسْمِ الأَبِ، والاخْتِلاَفُ فِي النِّسْبَةِ.)

هذه الأنواع -كما قلت لكم-هي من أشرف وأجلّ أنواع علوم الحديث فقوله -رحمه الله تعالى-:

(**ثمَّ الرُّواةُ**) يعني الذين(...)[٢]

(**إنِ اتفقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبائِهِمْ فَصَاعِداً، واخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ: فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ**)

هذا هو النوع الأول من هذه الأنواع التي ذكرها – رحمه الله تعالى – وهو: المتفق والمفترق، وهذا النوع يسمى عند الأصوليين وعند اللغويين بالمشترك اللفظي:

فالمتفق راجع إلى الأسماء وما ألحق بها، والمفترق راجع إلى الذوات.

وفائدته رفع ظنِّ الاثنين واحدًا. وهذا النوع كما ذكرت لكم هو من الأنواع المهمّة في معرفة علوم الحديث، فالمتفق أن تتفق أسماؤهم، وهذا له أنواع أوصلها الحافظ العراقي إلى ثمانية أنواع، وتختلف ذواتهم، كمن يسمّى بمحمد، هؤلاء لا يحصيهم إلا الله -جلّ وعلا-، وقد يُزاد في الأمر فيسمّون بنفس الاسم من جهة الأب فيقال محمد بن أحمد، وقد يزاد الأمر إلى أن يصل إلى الجد فيقال محمد بن أحمد بن عبد الله مثلًا؛ فيقع هنا اللَّبس في هذا المقام.

ومن طريف ما يُروى قبل أن ندخل في أمثلته ما ذكره الحافظ الذهبي-رحمه الله- عن الحُميدي قال: (قرأتُ بخط المعافى بن زكريا قال: حججتُ وكنت بمنى فسمعت مناديا ينادي يا أبا الفرج قلت: لعله يريدني، ثم نادى: يا أبا الفرج المعافى بن زكريا، فهممتُ أن أجيبه، ثم إنه نادى: يا أبا الفرج المعافى بن زكريا النهرواني: فبادرتُ وقلتُ: لبّيك ها أنا ذا، قال: لعلّك من نهروان الشرق؟ قلتُ: نعم، قال: نحن نريد نهروان الغرب؛ فعجبتُ من هذا الاتفاق) هذا ذكره الحافظ الذهبي -رحمه الله- في "تذكرة الحفّاظ".

[٢] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٢,٥٠)

(...)[٣] – رحمهم الله تعالى – أو يقع في أسماء الرواة.

الشاهد من هذا أنّ المتّفق والمفترق هذا له أنواع، ولابدّ من تمييز هؤلاء الّذين اتّفقت أسماؤهم واختلفت ذواتهم، لماذا؟ لأنّ اختلاف ذواتهم إلى ماذا سيؤدّي؟ أن يكون بعضهم ضعيفا والآخر ثقة؛ أن يكون هذا الراوي روى عن شيوخ وهذا روى عن شيوخ آخرين، فإذا حكمت على الحديث بمقتضى أنّ هذا الراوي هو فلان وهو ثقة، وهو ليس هو الذي في هذا السند، فإنّ هذا خطأ في تصحيح أو تضعيف هذا الحديث. وممّا يحضرني في هذا مثالين:

الأوّل: ما وقع في حديث الأعمى، الحديث الّذي في طلب الدعاء من النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقد رواه الترمذي من طريق أبي جعفر وضعّفه وقال: (لأنّه الرازي) بينما رجّح الحفّاظ ونصّوا وجاء مُصَرَّحًا به في غير ما طريق بأنّ أبا جعفر هنا ليس هو الرازي وإنّما هو الخطْمي وهو ثقة والرازي ضعيف.

وكذلك ممّا يحضرني في هذا المقام ما جاء في حديث النهي عن وضوء الرجل بفضل المرأة والعكس الّذي في السنن من طريق رجل من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فإنّه في بعض طرق الحديث من طريق داوود الأودي ليس منسوبًا، فبعض أهل العلم أعلّ هذا الحديث ظنّا منه أن هذا الحديث من طريق داوود بن يزيد الأودي وهو ضعيف، بينما الراوي له كما جاء مُصَرَّحًا به في طرق أخرى هو داوود بن عبد الله الأودي.

وحضرني أيضًا مثال ثالث: وهو ما وقع في أثر ابن مسعود: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ فَلْيَقْرَأْ: "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ".» فإنّ هذا الحديث رواه الترمذي، وقال بأنّه غريب، يعني ضعيف؛ لأنّه جاء من طريق داوود الأودي، وداوود الأودي يرويه عنه محمّد بن فضيل، وداوود الأودي يرويه عن الشعبي؛ وداوود الأودي ـ في نفس الطبقة ـ عندنا داوود بن يزيد الأودي المتقدّم، وداوود بن عبد الله الأودي، فهل هو هذا أو هذا؟

[٣] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٥،٣٦)

عندما تنظر في كتب الرجال تجد أنّ الحافظ المِزّي في "التهذيب" رمز لداوود بن عبد الله الأودي بالترمذي بالتاء، ورمز لداوود بن يزيد الأودي بقاف يعني ابن ماجه، فمعنى هذا أنّ داوود الأودي هذا هو داوود بن عبد الله الثقة؛ ولهذا حسّن شيخنا مقبل ـ عليه رحمة الله–هذا الأثر. وجاء عند الطبراني بسند فيه ضعف التصريح بأنّه داوود بن يزيد الأودي؛ ولهذا ضعّف الشيخ الألباني ـرحمه الله تعالى–ـ هذا الأثر في "ضعيف الترمذي"؛ وهذا له نظائر. وأنا أتكلم حضرني مثال ونسيته

(...) [٤] عند المحدثين، فيقع بسبب ذلك الوَهم والغلط في هؤلاء الرواة.

خلاصة الأمر على كلّ حال حتّى لا نطيل فيه أنّه ما اتفق في الصورة خطّه ولفظه وافترقت مسمّياته هذا هو المتّفق والمفترق، وهذا النوع(...) [٥] يكثر ذكرها في كتب المصطلح، مثلًا: ذكروا أنّ الخليل بن أحمد ستّة: الفراهيدي، والمزَني، والبصري، والسِّزّي، والبُستي، والمهلّبي، والفقيه الشافعي.

ومنه ما اتّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، ومنه ما قد يزيد على هذا، كما في المثال الّذي قدّمته لك مثلما ذكروا في أحمد بن جعفر بن حمدان، وهؤلاء أربعة كلّهم في عصر واحد: القطيعي راوية المسند، والسُخطي، والدِينَوَري، والطُرسوسي.

ومن ذلك أيضًا ما قد يتّفق في الكنية والنسبة معًا، مثل: أبي عمران الجوني، وهما اثنان: تابعي وهو عبد الملك بن حبيب، والثاني موسى بن سهل.

وكذلك أيضًا يدخل في هذا ما قد يلتبس من المتّفق والمفترق على كثير من طلبة العلم في أبي عبد الرحمان السُّلَمي، فهما اثنان: أبو عبد الرحمان السلمي التابعي عبد الله بن حُبَيْب، تلميذ الصحابة الّذي روى عنهم القرآن، وهناك أبو عبد الرحمان السلمي من تلاميذ الدارقطني الصوفي صاحب "كتاب الحقائق".

[٤] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٩,٣٠)
[٥] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٠,٠٥)

فالشاهد من هذا أنّ نظائر هذا له أمثلة كثيرة، وإنّما يعرف هذا بالبحث والمدارسة والنظر في كتب الرجال وما شابه ذلك.

ثم عرض المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى النوع الثاني ما هو؟ فقال:

(وإن اتّفَقَتِ الأَسْمَاءُ خَطّاً واخْتَلَفَتْ نُطْقاً: فهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ)

هذا نوع آخر، وهو المؤتلف والمختلف، وهو كما هو ظاهر كلام الحافظ ما تتّفق صورته في الخطّ ويختلف في اللّفظ، وهذا يدخل فيه الأسماء والأنساب والألقاب، وهو نوعان: منه ما يرجع إلى النَّقْط، ومنه ما يرجع إلى الضبط الّذي هو الشكل مِن فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍ أو ما شابه ذلك، وعلّة هذا –كما ذكر غير واحد من الأئمة– أنّ الأسماء لا يدخلها القياس ولا تُلحَق بما قبلها

(...) [٦] الأسماء سماعية، ما تُسمَع. من ذلك ما يأتي في اسم سلَّام وسلَام، فتجد من الرواة من اسمه سلَّام، ومنهم من اسمه سلَام أو اسم أبيه، كمحمد بن سلَّام. أو ما هو مختلف فيه نفسه، كما في محمد بن سلَّام صُنِفت في بعضهم كتب مستقلة، في رجلٍ واحد من أجل معرفته.

ومن ذلك أيضًا عَقِيل وعُقَيل، وعُمَارة وعِمَارة، وكَرِيس وكُرَيس، وما أشبه ذلك، ويدخل فيه أيضًا بَشَّار ويَسَار، وبِسر وبُسْر، وبَشِير وبُشَير.

الشاهد من هذا أنه له أنواع، وهذا النوع من الأنواع المهمة ومما تدلك على أهمية معرفة علم الرجال وعلى أهمية التلقي على الشيوخ ومن أفواههم، وخصوصًا في باب الأسماء لابد من مشافهة الشيوخ. وهذا النوع كان يعتني به الأئمة –رحمهم الله تعالى– اعتناءً كبيرًا. وقد قال الحافظ الإمام علي بن المديني – عليه رحمة الله–بأن أكثر ما يقع من التصحيف يقع في الأسماء يعني في أسماء الرواة، في أسماء الرجال، هذا من أكثر ما يقع التصحيف في الرواة، وأذكر أن الأئمة نصُوا على أن أكثر ما يقع

[٦] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٢,٥٣)

لشعبة –رحمه الله–من التصحيف والغلط والوهم راجع إلى ما يتعلق بالرواة، يعني ما يتعلق بأسماء الرجال أو تحريف أو تصحيف أسمائهم.

(...) [٧] التي يُفنِي فيها العلماء –رحمهم الله تعالى– عُمرًا مديدًا، ولهذا احتاجوا إلى ضبط أسماء الرواة باللفظ.

وهنا أغتنم الفرصة وأنبه وأحذر أيضًا مما(...) [٨] الطبعات التي تعتمد على الأجهزة الحاسوبية، فإن هذا من الغلط؛ وكان الضبط عند الأئمة يضبطونه باللفظ، فيقولون بفتح أوله وكسر ثانيه، بضم أوله وفتح ثانيه، وما أشبه ذلك، هذا هو الضبط المعتمد؛ أما أن تجد ضمةً أو كسرةً أو فتحةً في كثير من الكتب المعاصرة فإن هذا لا يعتمد عليها.

أحدهم طبع كتابًا ذكر فيه ابن خلدون المؤرخ المعروف صاحب المقدَّمَة فضمه، وقد نص على أنه يعتمد على ما ضبط عليه (...) [٩] سواء كان هذا مقصودا أم ليس مقصودًا، قال: بل مقصود، قلت إذًا فالمغاربة يعتمدون فيما هذا نسبته الفتح كسحنون وخلدون وزيدون، وما شابه ذلك.

فعلى كل حال تنبه لذلك. وهناك كتب مؤلفة في إعجام الأسماء وضبطها؛ فينبغي لطالب العلم أن يعتني بها، وأن يعتني بكتب الرجال.

(...) [١٠] أو المؤتلف والمختلف (...) [١١] ومعرفته من مهمات هذا الفن؛ حتى قال علي بن المديني: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء، ووجَّهَه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده»، ثم ذكر تصنيف العسكري في ذلك، وقد مر معنا شبيه من هذا الباب في المصحَّف، وأيضًا يدخل هذا الباب فيما يتعلق بالمهمل.

ذكر المصنف –رحمه الله تعالى– النوع الثالث في هذا الباب، وهو قوله:

---

[٧] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٥,١٥)
[٨] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٥,٤٠)
[٩] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٦,٤٠)
[١٠] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٧,١٠)
[١١] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ١٧,١٣)

(وَإِن اتَّفَقْتِ الْأَسْمَاء وَاخْتَلَفْتِ الْآباء أَوْ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الْمُتَشَابِهُ)

فينبغي أن تعلم أن الحافظ ابن حجر فيما ظهر لي، والله أعلم، اعتمد على أخفها غموضًا. فالمتفق والمفترق أقل غموضا، ثم يأتي دونه المؤتلف والمختلف، ثم أشد من هذا ما يتعلق بالمتشابه، وحقيقته أن تتفق الأسماء خطًا ونطقًا، وتختلف أسماء الآباء نطقًا مع ائتلافها خطًا، مثل محمد بن عَقِيل ومحمد بن عُقَيل، فالثاني فِرْيابي، والأول نيسابوري، فيقع الاختلاف في أسماء الآباء بحيث يحصُل فيها شيء من الائتلاف أيضًا والاختلاف؛ وهذا النوع يُسمَى بالمتشابه.

وهذه الأنواع -كما ذكرنا سابقًا- متداخلة، فيها الإهمال والإبهام، لكن ما يحل هذا المقام إلا الرجوع إلى الأئمة الأعلام وما نصُوا عليه، مع كثرة الممارسة والدراسة، والنظر في كتب الجرح والتعديل، وضبط الرواة، ولا أقل من أن يأخذ طالب العلم إذا أراد أن يضبط اسم رجل أن ينظر في بعض كتب الشروح ليستبيح منها، وهذا يرفع الاشتباه في الأسماء.

وصُنّفت في هذه الأنواع كلّها التي تقدّمت كتبٌ، فمن كتب المتّفق والمفترق كتاب الحافظ الخطيب البغدادي، وهو مطبوع، وقد تعقّبه ابن الصلاح في شيء منه، وأيضًا في المؤتلف والمختلف فهو داخل فيه، في المؤتلف والمختلف "تلخيص المتشابه في الرسم"، وأيضا "تلخيص المتشابه"، وهما للحافظ الخطيب البغدادي أيضًا؛ ومن المشتبه كتاب "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" لابن حجر، وهو مطبوع أيضًا في أربع مجلدات، وهو كتاب نفيس جدًا على ما وصفه السّخاوي، وقد أتى فيه بتحريرات بالغة، وزاد فيه على ما ذكره مَن قَبله، ثمّ إنّ من أهمّ مميزات هذا الكتاب بل هو الميزة الذي قلّ أن يَشْركه فيها كتاب(...) [١٢] الذي يريح طالب العلم -وهو ما سبق أن ذكرته لك سابقًا- من قوله بفتح أوّله، بكسر ثانيه، وما شابه ذلك.

ثم قال الحافظ - رحمه الله تعالى- بعد ذلك:

(وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الْاِتِّفَاقُ فِي الاسْمِ واسمِ الْأَبِ وَالاخْتِلَاف فِي النِّسْبَةِ)

[١٢] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٢٠,٥٥)

وهذا كلّه داخل أيضًا في المشتبه، كما مَثلوا عليه بمحمّد بن عبد الله المخَرِّمي وهو هنا بضمّ الميم وكسر الراء المشدّدة، وهذا مشهور، وهناك محمّد بن عبد الله المخْرَمي بفتح الميم الأولى وإسكان الخاء المعجَمة، وهذا وإن كانت له رواية عن الشافعي إلا أنّه غير مشهور، ويقع هذا في كثير من كتب الرواة أو الرّجال، والجرح والتعديل.

ثمّ قال الحافظ –رحمه الله–:

(وَيُرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعُ منها:

أَنْ يَحْصُلَ الْاِتِّفَاقُ أَوْ الْاِشْتِبَاهُ؛ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْن، أَوْ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، ونَحْوَ ذَلِكَ).

فهنا يقول: بأنّه يُركّب منه، أي ممّا تقدّم من الأنواع هذه وما قبلها أنواع منها:

أن يحصل الاتّفاق والاشتباه في حرف أو حرفين، فعندك مثلًا محمّد بن السّنان مع محمّد بن السّيار، محمّد بن حنين مع محمّد(...)[١٣]

وللذهبي –رحمه الله تعالى– أيضًا كلام في هذا الموضع فيما يتعلّق بمعرفة المؤتلف والمختلف والمشتبه في (...) [١٤]–رحمه الله تعالى –.

فالأنواع التي ذكرنا سابقًا متعلّقة بالأسماء والرواة هي على ثلاثة أنواع:

١– أن تتفق الأسماء خطًا ونطقًا، ويختلف الآباء أو العكس؛ فهذا هو المتشابه، وهو كما قلت لك أصعبها وأدقّها.

٢– ومنها أن تتفق الأسماء في الخط وتختلف في النطق؛ وهذا هو المؤتلف والمختلف.

ومنها أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آباءهم فصاعدًا، وقد تتفق في الكُنى أيضا ولكن تختلف أشخاصهم؛ وهذا هو المتّفق والمفترق.

[١٣] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٢٢,٣٥)
[١٤] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٢٢,٥٠)

وكلّ هذا لا يحصل إلا بالممارسة والدراسة.

ثمّ قال الحافظ -رحمه الله -خاتمًا كتابه هذا: (**خاتمة**)، ولكنّها تعديل الكتاب كلّه، فليست خاتمة نسأل الله حسنها معقّبة بالدعاء، ثمّ تنتهي بل في هذه الخاتمة ذكر أهمّ مراحل هذا العلم؛ لأن ذاك الذي تقدّم ألقاب، وهنا عندما تأتي الدراسة والممارسة هو ما يتعلّق بالجرح والتعديل، وطبقات الرواة، وما شابه ذلك.

فقال —رحمه الله تعالى-:

(**خاتِمَةٌ: وَمِنَ الْمُهِمِّ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفِيَّاتِهِمْ، وَبُلْدَانِهِمْ، وَأَحْوَالِهِمْ تَعْدِيلًا، وَتَجْرِيحًا وَجَهَالَةً**)

يعني يقول الحافظ —رحمه الله تعالى-:

بأن من المهم على المعتني بطلب الحديث، وأراد أن يتوغل فيه، وألا يجد فيه وُعُورة، أن يعتنيَ بهذا الفن وهو: معرفة طبقات الرواة.

وذكر لنا في هذا أنواعًا، قال: (**وَمِنَ الْمُهِمِّ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ**)، هذا هو النوع الأول، مما يتعلق بمعرفتهم.

وطبقات الرواة، يقول الحافظ في "النزهة": (والطبقة —في اصطلاحهم-: عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ) ولم يشترط —رحمه الله-، هنا، تقدمًا، أو تأخرًا، وملازمةً وغير ملازمة؛ لأنهم يعدون هذا اقتران.

وضابط الطبقة الواحدة أن يشتركوا في السن، وإن تفاوتوا شيئًا ما، وأن يشتركوا، أيضا، في المشايخ، ولهذا قال -رحمه الله- (وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين، كأنس بن مالك؛ فإنه من حيث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا، ومن حيث صغر السن

يعد في طبقة من بعدهم)، وهكذا إذا نظرت في جماعة من الصحابة أو جماعات من التابعين فإنك تجد هذا المعنى ظاهرًا.

ومعرفة الطبقات يؤَمِّنُك مما سبق، وهو أنك تأمن من الوقوع في الخلط بسبب التشابه، فإذا تبين لك الطبقة استطعت أن تميِّز؛ لأن بعضهم يختلف في الطبقة، فلا يشكل عليك هذا؛ لأنه ليس من طبقته (...) [١٥] يحصل في عبد الكريم الجزري مع عبد الكريم بن أبي المخارق، وقد يأتي عبد الكريم؛ وهذا مر شيء منه في المهمَل.

ومنها أيضًا أن الطبقات مهمة جدًا في معرفة سماع الرواة بعضِهِم من بعض، ووقوع الانقطاع بينهم، -كما مر معنا في باب المنقطع- قلنا بأن الحافظ أحال إلى معرفة التواريخ، وذكرنا بعض ما يتعلق بهذا الباب، وبعض الآثار الدالة عليه.

فهذا ما يتعلق بالطبقات، وعلم الطبقات علم مستقل، له كتب، له تعاريف، له اصطلاحات، بإمكان طالب العلم أن يرجع على الأقل إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في كتابه أو في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب"،

وقد ذكر فائدة هذا: (الأمْنُ من تداخُلِ المشْتَبِهِينَ، وإمكانُ الاطِّلاعِ على تبْيِينِ التَّدْلِيسِ وكذلك الوقوفُ على حقيقةِ المرادِ من الْعَنْعَنَةِ) هذا ما ذكره الحافظ -رحمه الله تعالى- في فائدة معرفة الطبقات.

وقال بعد ذلك: (**وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَيَّاتِهِمْ**) وهذا أيضًا نوع مهم لا يقل عن معرفة الطبقة؛ لأن معرفة الانقطاع الواقع بين الرواة إنما تعرف باعتبار التاريخ، تاريخ الميلاد، وتاريخ الوفاة، وكم أدرك هذا الراوي من عُمر شيخه إن كان شيخًا له، وربما لم يتتلمذ عليه أصلًا وما شابه ذلك؛ فإن هذا كلَّه راجع أيضًا إلى معرفة الميلاد ومعرفة الوفاة، ولهذا يذكرون مثلًا من الانقطاع ما يقولون: (إن فلان أدرك من السن ما لا يؤهِّلُه للسماع، وما لا يؤهله لِلُقِّي، ويعضهم ما لا يؤهله للمعاصرة)، فلا بد من

[١٥] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٢٦,٤٥)

معرفة هذا، وقد اعتنى الحفاظ ببيان هذا في جميع كتبهم التي صنفوها فيما يتعلق بالرواة، فالأئمة —رحمهم الله تعالى– صنفوا هذه الكتب وذكروا فيها مواليد هؤلاء الرواة، وذكروا فيها وَفِيَّات هؤلاء الرواة بما يزيل الإشكال ويبين الإعلال –إن وجد–، هذا أمر ظاهر.

وكذلك ذكر ما يتعلق ببلدانهم وأوطانهم التي وُلِدوا فيها، سكنوا فيها أو ارتحلوا إليها، ونزلوها، وهكذا ترتفع الجهالة بحال هذا الراوي، وبمعرفتها يحصل الأمن من دعوى المدعي للقاء بعضهم البعض، كما ذكر الحافظ —رحمه الله تعالى–، وهكذا معرفة من يدلس في الرواة. فإذا عرفت أن هذا الراوي لم يدخل هذه البلد —مع أنه معاصر وقد يتأتى له اللقاء– عرفت أن هذا النوع يدخل في مسألة التدليس أو مسألة المرسل الخفي –كما مر معنا ذكر ذلك–.

ثم ختم الحافظ —رحمه الله تعالى– هذا المبحث المتعلق بهم، يعني المتعلق بوفياتهم —متى توفي؟ متى ولد؟ ونحن لن نضرب أمثلة على هذا الباب، لأن هذا كثير جدًا، كل العلم قائم عليه،

قال: (**وَأَحْوَالِهِمْ**) ما هي أحوالهم؟ من جهة ما يتعلق بالرواية، ليست من جهة حياتهم، وكيف كانوا يدخلون ويخرجون، لا، فقال: (**تَعْدِيلًا**)، وهذا التعديل هو الذي يجمعون فيه بين ضبط الراوي وعدالته؛ لأنهم يستخلصون من قولهم عدالة الراوي وصفًا يجمع الأمرين يجمع ضبط الراوي ويجمع عدالته فيقولون مثلًا: ثقة صدوق، فان قولهم ثقة صدوق راجع إلى أي شيء ؟ إلى العدالة وإلى الضبط، هذا خلاصة ما يذكرونه، لا يمكن أن يكون ثقة من جهة ضبطه وتنفك عنه العدالة، لا، الثقة مركبة من الأمرين.

فقال: (**تَعْدِيلًا وتَجْرِيحًا**) وتقدم معنا في الدروس الماضية الأسباب الموجبة للطعن في الراوي يعني في رد الحديث، وهذه الأسباب ذكرناها، و ذكرها الحافظ ابن حجر مفصلة، وأنها من أسباب رد الحديث.

(...) [١٦]التوسط بين هذين الأمرين، الجهالة، فقال:(**وجَهَالَةً**)

لماذا؟ لأن الراوي إما أن تعرف عدالته؛ أو يعرف فسقه؛ أو لا يعرف في شيء من ذلك، فإذا عرفت عدالته كان عدلا، ثقة، ضابطا، إمامًا، جبلًا، كل هذه الأوصاف التي ستأتي معنا(...) [١٧] [

أو كان مجروحًا بسبب فسقه أو ما أشبه ذلك من الكذب وما مر معنا من أسباب الطعن في الراوي (...) [١٨]وإما أن يتردد الأمر عندنا فلا ندري هل هو عدل أو هو فاسق فهذا هو الذي يقال فيه مجهول، والجهالة تقدم الكلام عليها وعلى ضبطها على مقتضى كلام الحافظ (...)[١٩] بالنسبة لما مضى، وحصرناها في عشرةٍ، وتم ذكرها مفصلًا، فإن قلت لماذا أعادها؟ أعادها لأنه سيذكر مراتب الجرح، وسيذكر مراتب والتعديل.

وهذا إن شاء الله ما سنتحدث عليه في المحاضرة القادمة، في الغد، إن شاء الله -تعالى-، وسنختم به الكتاب، سأحاول أن ألخص لكم مراتب الجرح والتعديل، ثم بعد ذلك يعني ما يتعلق بأشياء تكميلية يذكرها -رحمه الله تعالى-نعلق عليها على مقتضى ما ذكرها -رحمه الله تعالى-في هذه النخبة.

أسأل الله التوفيق والسداد لنا ولكم فهو ولي ذلك والقادر عليه، وعسى الله أن يمن علينا غدًا بختمها مع شيء من التلخيص لألفاظ أو مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها الحافظ ابن حجر وما قد يُحتاج إليه من قواعد الجرح والتعديل على مقتضى الجرح والتعديل أو مقتضى مراتب الجرح والتعديل هذا إن شاء الله -كما ذكرت لكم- ما سنحاول إجماله في الدرس القادم.

---

[١٦] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٣٢,١٨)
[١٧]انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٣٢,٤٥)
[١٨]انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٣٢,٥٥)
[١٩] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٣٣,١٠)

ولكنني أُكرر إياكم ثم إياكم أن تستصعبوا هذا العلم فإنكم إن استصعبتموه واستثقلتموه تركتموه وليس لكم أن تفعلوا ذلك ولكن وطِّنوا أنفسكم على أنكم لا تصلون إليه إلا بعد مراحل تأخذون منها حظًا بعد حظٍ، ولعلنا إن شاء الله في الدرس القادم نحاوركم فيما يتعلق بمذاكرة الكتاب(...) [٢٠]

من الآن، تتقاسمون إلى مجموعات رجالًا ونساءً، وتقومون بتلخيص هذه الدروس بذكر أهمها، ثم أراجع هذه المذكرات التي ستلخصونها يعني الدروس، فكل مجموعة تأخذ لها درسًا، وتقوم بتلخيصه، وتحذف ما قد يكون مكررا، ثم أطلع على الملخص، وأزيد فيه بعض الحواشي التي يحتاج إليها. فإن ارتأيتم ذلك حسنًا بدأتم فيه وشرعتم وأبلغتموني. وربما بعضكم يستغرب عدم تصحيحي باقي المواد؛ لأنني أرسلت لكم نتائج الثلاثة الأصول -كما هو معروف- والإجازة المتعلقة بكتاب الثلاثة الأصول، وكان لي غرض في هذا، ولعل الله —عز وجل- قد أظهره؛ لأنني ما أردت أن أشغل نفسي بأن أصحِح قدر مائتين أو مائتين وخمسين طالبًا حضر القواعد الأربع، ثم أفتش عنهم في النخبة فالذي يستمر معنا في دراسة المعهد، ونسأل الله أن يوفقنا وإياكم. نحن الآن بدرس الغد -إن شاء الله- نكون قد قطعنا نصف الطريق مع الانقطاع الذي كان فوق إرادتنا، والحمد لله على كل حال، فيبقى خمسة كتب وبعضها أصغر من بعضٍ، وبعضها لا يحتاج إلى كثير كلام وتعليق، ونسأل الله أن يوفقنا وإياكم.

نقرأ ما تيسر من كلام شيخنا ووالدنا العلامة أحمد بن يحي النجمي، وهذا الكتاب مما يُرغبني فيه أيضًا أنه اجتمعت لي فيه أنواع من الرواية التي يذكرها علماء المصطلح، فقد ناولني الشيخ هذه النسخة، نسخة "المورد العذب الزلال" وكتب لي على هذه النسخة: "إهداء خاصًا مستقلًا"، وجمع لي فيها للإجازة والإذن بروايته، فالحمد لله على توفيقه، وأنا أكلمكم بهذا، وأنظر إلى خط شيخنا —عليه رحمة الله ومغفرته—والذي كان في تاريخ ١٤٢٧/١/٣

[٢٠] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٣٥,٢٥)

قال –رحمه الله-:

" فصل في الأدلة من السنة على منع الاختلاف وذمه"

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((مَا نَهَيْتُكُمْ عنْه فاجْتَنِبوهُ وما أمرْتُكُمْ بِهِ فأتُوا منه ما استَطَعْتُم، فإنَّما أهلَكَ من كان قبلكم كثْرَةُ مسائِلِهِمْ، واختلافُهُم على أنبيائِهِم))

ذكرت الآن –بارك الله فيكم–حتى لا يفوتني، يعني الدروس ارتجالية وتحضر طالب العلم أشياء، الذين يعتنون بالرواية[21] مالك وقع بين اثنين يسميان بعبد الرحمن بن القاسم فعبد الرحمن بن القاسم تلميذه الذي هو الراوي عنه، وهو يروي عن عبد الرحمن بن القاسم التيمي، تنظر هذا وتتأمله، كما وقع له أيضًا شيء من هذا في بعض تلاميذه وشيوخه.

قال الحافظ ابن رجب هذا الحديث بهذا اللفظ خرجه مسلم وحده من رواية الزهري عن سعيد ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، وخرجاه من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((دعوني ما تركتُكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالُهم واختلافُهم على أنبيائِهم، فإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنبوه، وإذا أمرتُكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم))

والشاهد منه النهي عن الاختلاف، وهنا يعتبر نهياً شرعياً يعارضه ما أخبر الله –عز وجل– عنه من وقوع الاختلاف قدراً كقوله –تعالى-: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ~ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[22]

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((افترقتْ اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةٍ، وافترقتْ النصارى على اثنتين وسبعين فرقةٍ، وستفترقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةٍ كلُّها في النارِ إلا واحدةٌ قالوا: مَن هُم يا

[21] انقطاع في الصوت (الدقيقة: ٣٩,٥٠)
[22] [سورة هود: ١١٨-١١٩]

رسولَ اللهِ؟ قَالَ: هُم الْذينَ عَلَى مِثلِ مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصحَابِي›› ففي هذه الآية والحديث إخبار عن الاختلاف الكوني القدري.

ومن التحذير من الاختلاف حديث العرباض بن سارية –رضي الله عنه– قال: ‹‹وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً وَجلت مِنْهَا الْقُلُوب وَذرفت مِنْهَا الْعُيُون فَقلْنَا يا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُودِعٍ فَأَوْصِنَا قَالَ:›› أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَة وَإِنَّ تَأْمَر عَلَيكُمْ عَبْدٌ فَإِنَّه مَنْ يَعِش مِنْكُمْ فسيرى اِخْتِلافًا كَثِيرًا فَعَلَيكُمْ بسنتي››

وفي الحديث أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ‹‹لَتَتبَعِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِراعًا بِذِراعٍ حَتَّى لَوْ دَخِلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه، قَالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟››

وروى مسلم في صحيحه عن جندب بن عبد الله البجلي قال: ‹‹إِقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَت عَلَيه قُلُوبُكُمْ فَإِذْا اخْتَلَفْتُم فِيه فَقُومُوا››.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما –قال: ‹‹هَجَّرْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّمَ يَوْمًا فسمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلين اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ فَخَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّمَ يُعْرَفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَب فَقَالَ: إِنَّمَا هلك مَنْ قبلَكُمْ بِاخْتِلافِهِمْ فِي الْكِتَابِ››.

وفي صحيح مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة –رضي الله عنه–أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ‹‹إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شيئاً، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرَقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ ولاه اللهِ أَمِرَكُمْ؛ وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، قِيَّلَ وَقَال، وَكَثْرَةُ السُّؤَّالِ، وَإِضاعَة الْمَالِ››.

وأورد ابن كثير في تفسير قوله –تعالى-: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[٢٣]، قال: (أمرهم بالجماعة ونهاهم عن الفرقة).

[٢٣] [سورة آل عمران: ١٠٣]

وروى أحمد والترمذي عن الحارث الأشعري –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((آمركم بِخَمْسٍ: بِالْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَة، وَالْجهاد فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَنَّه مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قيد شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلامِ مَنْ عُنُقِهِ، إلا أَنْ يراجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثا جَهَنَّمَ وَإِن صَامَ وَصَلَّى وَزَعم أَنَّه مُسْلِمٌ)).

وروى الترمذي وأبوا داود والإمام أحمد وابن حبان في صحيحه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ألا أَخْبِرُكُم بِأَفْضَلِ مَنْ درجةِ الصِّيَامِ وَالصَّلاَة وَالصّدقة؟ قَالُوا: بَلَى قَالَ: إِصْلاحُ ذات الْبين فَإِنَّ فسادَ ذات البيْن هِي الْحَالِقَة))

وروى البخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((وَالَّذِي نَفْسي بيده، لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تسْلِمُوا، وَلَا تسْلِمُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَفَشَوَا السّلامَ، تَحَابُّوا وَإِيَّاكُمْ وَالْبُغْضَةَ، فَإِنَّهَا هِي الْحَالِقَةُ، لَا أَقُوْلُ تَحلِقُ الشَّعْر، وَلَكِن تَحلِقَ الدِّين)).

وعن معاوية –رضي الله عنه –مرفوعاً: ((أَلَا إِنَّ مَنْ قبلِكُمْ مَنْ أُهِلُّ الْكُتَّابَ اِفْتَرَقُوا عَلَى اثنتين وسَبْعِينَ مِلَّةٍ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاث وَسَبْعِينَ مِلَّةٍ، اثنتان وسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّة، وَهِي الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّه سَيَخْرُجُ مَنْ أمتي أَقوَامَ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءَ كَمَا يتجارى الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ لَا يبقَى مِنْه عِرْقٌ وَلَا مفصَل إلا دَخَلَه)).

وروى أبو داود مثل حديث معاوية– رضي الله عنه– حديث أبي هريرة –رضي الله عنهما–في الافتراق ((اِفْتَرَقْتِ الْيَهُودُ إِلَى اثنتين وَسَبْعِينَ فِرْقَةٍ..)).

ورواه الحاكم وقال: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي). قال الألباني في الصحيحة: (قلت: وفيه نظر فإن محمد بن عمرو لم يحتج به مسلم وإنما روى له متابعة وهو حسن الحديث، أما قول الكوثري عن محمد بن عمرو: إنه لا يحتج به إذا لم يتابع فهو من مغالطاته)

قال في عون المعبود: (قال شيخنا ألَّف الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي في شرح هذا الحديث كتابًا قال فيه: قد علم أصحاب المقالات أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقرير الخير والشر وفي شروط النبوة والرسالة وفي موالاة الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب) انتهى كلامه –رحمه الله–.

ونقف على هذا؛ لأنه مدخل الفصل ولكن أنبه من باب الفائدة لكم حتى لا أنساها فيما بعد، أن ما جرى عليه كلام بعض أهل العلم من قولهم: (وافقه الذهبي) فيه ما فيه، وأنه اصطلاحٌ ليس بجيد، بل هو خطأ، وقد نبه عليه شيخنا العلامة مقبل – رحمه الله تعالى– في أول كتابه " تحقيق الالزامات والتتبع"، وكذلك نبه عليه شيخنا مقبل – عليه رحمة الله – في كتابه " المقترح في أسئلة المصطلح" تراجعون "الإلزامات والتتبع"؛ لأنه قد بيَّن علل الغلط الواقع في هذا الباب.

الأسئلة

السؤال١: أحسن الله إليكم –وإليكم – ذكر الحافظ ابن حجر الصيغة الثالثة من صيغ الأداء وهي

(قُرأ عليه وأنا أسمعه)، ثم ذكر أن الثالث أيضًا لمن قرأ بنفسه فكيف يكون قرأ بنفسه وهو أصلًا لم يقرأ على الشيخ بل كان يستمع لمن يقرأ على الشيخ ،كما وضحتم في قصة الإمام النسائي مع شيخه الحارث بن مسكين؟

الجواب: (...)[٢٤] إنما عَنَى في هذا الباب من سمع وغيره يقرأ، هذا الذي ذكرنا عليه صنيع الإمام النسائي، أبي عبد الرحمن النسائي –رحمه الله تعالى– فيما يتعلق بروايته عن شيخه الحارث بن

[٢٤] انقطاع في الصوت: (الدقيقة:٤٧,١٠)

مسكين. إنهم ذكروا في الشروح هذا الذي ذكرناهُ لكن في الحقيقة أنه ربما لم أستوعب ما ذكره أخي السائل من كلامه.

ثم أيضا، قبل أن أختم الجواب على هذا السؤال، أنبه بالنسبة للدروس التي أُلقيها أنه قد يحصل لي سبقُ لسانٍ أو عجلة في الكلام؛ لأنني لا أكتب ما أُلقيهِ، كما قد يفعله بعض إخواننا –وفقهم الله–، ولا غضاضة عندي في ذلك كله أنه إذا حصل خطأ أو سهو أو غلط أو ما شابه ذلك أن يُصلَح أو يُعدل أو يُبيَّن في موضعه ومناسبته، فإن كان الأخُ يعني ينقل هذا عن موضع مُعيَّن يكتبه كاملًا فيما ذكرته من الشرح، والإخوة –وفقهم الله وجزاهم الله خيراً– يقومون بتفريغ الدروس، ونطَّلِعُ عليه إن شاء الله بما يناسبه.

وأنا أحاول في الحقيقة أن أستذكر شيئاً من(...)[٢٥] مع ما يتناسب مع ما ذكره الحافظ بن حجر – رحمه الله–.

السؤال٢: يقول حفظكم الله –وإياكم– ما الفرق بين المسند والمرفوع؟

الجواب: هذا قد تكلّمنا عنه وأنّه قد تتداخل فيه الاصطلاحات الخّاصّة ببعض أهل العلم. المرفوع عرفنا أنّه ما أضيف إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من قول أول فعل أو تقرير وبعضهم يزيد... [٢٦] إلى آخره؛ هذا المرفوع. وأما المسند وهو نوع آخر، قالوا: ما اتصل سنده بذكر النبي صلى الله عليه وسلم، هذا ما اقتضاه الحافظ الذهبي، والمسند عند طائفة من العلماء هو مرفوع صحابيّ بسندٍ ظاهره الاتصال، كما قرّره ورجّحه الحافظ ابن حجر.

ومنهم من لا يفرّق كأبي عمر بن عبد البرّ.

فعندنا المسند والمرفوع والمتصّل ستُفَرّق بينها، سيكون التفريق أوضح إذا ذكرناها الثلاث معًا، انتبهوا معي عندنا: المسند ما روي بسند ظاهره الاتصال إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، والمرفوع ما رُوي عن

[٢٥] انقطاع في الصوت: (الدقيقة:٤٩,٢٠)
[٢٦] انقطاع في الصوت: (الدقيقة:٤٩,٥٥)

النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من قول أو فعل أو تقرير إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالمتّصل يُنظر فيه إلى الإسناد، والمرفوع ينظر فيه إلى المتن، والمسند ينظر فيه إلى الاثنين معا، إلى السند وإلى المتن.

السؤال٣: من المعلوم أنّ أهل الحديث يقبلون رواية المبتدع إذا لم تكن بدعته مكفّرة ولم يكن داعية لها – (لا، لا تقل هذا، "لها" الظاهر الضمير هذا يعود على المكفّرة، هذا الظاهر؛ لأنّه أقرب مذكور، ولكن نتأوّل لك أنّك قصدت بدعته والتي لا تكون مكفّرة–) قال وقد استشكل عليّ –(الصواب أشكل عليّ)– ما قرأت في عمدة التفسير عن الحافظ بن كثير للعلاّمة أحمد شاكر –رحمه الله تعالى– في تعليقه على الحديث ١٦٩١٧ من المجلّد الأوّل ص ٥٢٣ الذي في المسند ما نصّه عن معبد الجهني على أنّه أوّل من تكلّم في القدر، ولكنّه ثقة، وثّقه ابن معين، وقال ابن أبي حاتم كان صدوقًا في الحديث، وكما لا يخفى عليكم أنّ السّلف كفّروا القدريّة الأوائل الذين نفوا العلم والكتابة كمعبد وغيره ،كما سئل الإمام أحمد عمن قال بالقدر يكون كافرًا قال: إذا جحد العلم إذا قال: الله –جلّ وعزّ– لم يكن عالما حتّى خلق علما، فعلم؛ فجحد علم الله –عزّ وجلّ– كافر. أخرجه الخلاّل في السنّة.

الجواب: ذكرنا أيضا، في منظومة اعتقاد الشيخ محمد بن عبد الوهّاب للشيخ زيد بن محمّد المدخلي –رحمه الله تعالى– ما يتعلّق بالكلام على معبد الجهني، وأنّ الإجماع منعقد على تكفير هذه الطبقة، وفي الحقيقة أنّه لا يحضرني إسناد قائم احتجّ فيه بحديث معبد الجهني فلابدّ من النّظر في هذا نظرًا مستقلًا، فإنّني لا يحضرني شيء في هذا الآن. هذا السؤال طبعًا يحتاج إلى تحقيق وتحرير حتّى في مسألة توثيق ابن معين، وما ذكره أخونا –وفقه الله– في السؤال؛ لأنّ بعض الأئمّة ربّما وثّقوا بعض هؤلاء في زمن معيّن قبل ظهور بدعتهم أو ظهور بدعتهم لهم. الله أعلم بهذا الحال.

السؤال٤: شيخنا –بارك الله فيكم–فيما يختصّ بمسألة السّابق واللاّحق ذكرت مثالًا للبخاري...

الجواب: ما فهمت شيئًا، حبّذا أنّ الإخوة الذين يستشكلون شيئا ممّا ألقيه أن يأتوا بالنصّ كاملا حتّى نبيّن الوضع، فقد شرحنا هذا بالتفصيل، وذكرت لكم رقم الحديث على مثاله، وكما قلت إن كان حصل إشكال فالحمد لله نحن نتذاكر معكم، ونستفيد منكم، جزاكم الله خيرا.

السؤال٥: الحافظ ابن حجر ذكر المسند، وقال ظاهره الاتصال يعني الانقطاع الخفيف كالتدليس والإرسال الخفيّ، هل هذا يدخل في المسند عند أهل الحديث؟

الجواب: نعم، هذا الذي نصّ عليه هو، ونصّ عليه السّخاوي، ونصّ عليه غيرهم من أهل العلم.

السؤال٦: هل اسم محمد بن عبد الله المخرَمي أو المخرّمي من باب المؤتلف والمختلف أم من باب المتشابه؟

الجواب: لا، من باب المؤتلف والمختلف.

السؤال٧: قولكم عدّله فلان هل يدخل فيه العدالة والضبط؟

الجواب: نعم لابدّ أن يجتمع فيه، إذا قالوا عدل أو قالوا ضابط فإنّهم يعنون اجتماع الأمرين، أو قالوا ثقة، أو قالوا صدوق يعنون اجتماع الأمرين، لا ينفكّ أحدهما عن الآخر.

السؤال٨: هل يصحّ أن نقول أنّ المحدّثين تعافوا عن المرسل؛ لأنّ طبقة أتباع التّابعين يغلب عليها الثّقة عملا بحديث «خير القرون» -(الحديث «خيرُ النَّاسِ قَرْني»)- جزاكم الله خيرًا؟

الجواب: لا، الصحيح من أقوال العلماء أن المرسل ليس بحُجَة ونحن... [٢٧]

فمثلًا الحافظ ابن عبد الهادي صنف كتابًا في المراسيل، وذكر اثنين وثلاثين حُجَة للقائلين من العقل والنقل، من النظر والأثر، من القائلين بأن المرسل حُجَة، وناقشهم في بعض المواضع، وختم البحث بأنه ليس بحُجَة. والحافظ العلائي في كتاب "التفصيل في المراسيل له كلام نحو هذا، وكلهم يدورون

[٢٧] انقطاع في الصوت: (الدقيقة:٥٦,٣٠)

على كلام الشافعي-رحمهم الله- فيما يتعلق بالكلام على المرسل؛ والمرسل ليس بحُجَة عند جماهير أهل العلم.

السؤال٩: متى يكون المزيد في متصل الأسانيد علة للحديث؟

الجواب: إذا كان هذا المزيد ضعيفًا أو اضطرب الراوي فيه وما أشبه ذلك، هذه علل يُدرِكونها؛ لأنها داخلة في الزيادات من الثقات

السؤال١٠: ذكر الحافظ في النزهة أن الحديث المنقطع هو الذي يكون بسقوط اثنين أو أكثر غير متواليين، وكذا إن سقط واحد فقط. فهل يُشترط في سقوط الواحد هذا ألا يكون في مبادئ السند ليخرج تعريف..

الجواب: لا يُشترط هذا؛ لأنهم يشترطون في المعلق أن يحذفه إلى قائله، يحذف السند كاملًا، ما عدا هذا فإنه منقطع في أي طبقة من الطبقات.

السؤال١١: أحد الإخوة أرسل محاولة تخريج حديث في سنن أبي داود، فهل أرسله لكم؟

الجواب: نعم، على الرحب والسعة، أنظره، وأستفيد منه، وأراجع فيه ما يحتاج إلى مراجعة، وهذا الذي العزم أن نفعله إن شاء الله بعد أن ننتهي من متن النخبة. وما زلت أكرر عليكم إن نشطتم في مسألة التلخيص وبعد ذلك نُرَاجع حتى ونحن مستمرون في الدراسة أو في الاختبار للاستفادة من هذا؛ فالمهم هو أن نفهم.

السؤال١٢: هذا يطلب مزيد توضيحٍ في أنواع العلو.

الجواب: إن شاء الله تعالى في وقت لاحق سأوضحها، أو أن تكون في المذاكرة والملخص الذي سيُفعَل على طريقة حاشية على هذه النخبة.

نسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.